

02 / 20 12

قانون عدد لسنة مؤرخ في

يتعلق باتفاقية القرض المبرمة في 12 جانفي 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل برنامج التنمية المندمجة

فصل وحيد :

تمت الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس في 12 جانفي 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمتعلقة بالقرض المسند للحكومة التونسية والبالغ اثنين وأربعين مليون (42.000.000) دينار كويتي للمساهمة في تمويل برنامج التنمية المندمجة.

02 / 20 12

المجلس الوطني التأسيسي السوريات
10 فيفري 2012
رمز الإدارة...../عدد

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون يتعلق باتفاقية القرض المبرمة
في 12 جانفي 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية
والصندوق العربي للإيماء الاقتصادي والاجتماعي
للمساهمة في تمويل البرنامج العاجل لدعم مشاريع
القطاع الخاص الصغيرة (عدد 01/2012)

و

مشروع قانون يتعلق باتفاقية القرض المبرمة
في 12 جانفي 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية
والصندوق العربي للإيماء الاقتصادي والاجتماعي
للمساهمة في تمويل برنامج التنمية المندمجة (عدد 02/2012)

تاريخ إحالة المشروعين على المجلس : 2012/02/11

الوثائق المرفقة بالمشروعين:

* وثيقتا شرح الأسباب

* اتفاقيتا القرض

تاريخ انتهاء الأشغال : 2012/03/15

رئيس اللجنة: السيد الفرجاني دغمان

مقررة اللجنة : السيدة لبنى الجريبي

نائب الرئيس: السيد المنصف شيخ روجه

المقرر المساعد الأول : السيد المعز بالحاج رحومه

المقرر المساعد الثاني : السيد المنجي الرحوي

نظر اللجنتين

لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

تاريخ إحالة المشروعين : 2012/02/11

جلسة اللجنة: 21 فيفري 2012

قرار اللجنة: الموافقة

تاريخ إنهاء الأشغال: 21 فيفري 2012

رئيسة اللجنة : السيدة سعاد عبد الرحيم

المقرر : السيد إياد الدهماني

جلسات اللجنة:

* الخميس 23 فيفري 2012

قرار اللجنة: الموافقة واحتفاظ عضوين

* الخميس 15 مارس 2012

قرار اللجنة: المصادقة على تقرير اللجنة

تاريخ إنهاء الأشغال: 15 مارس 2012

رئيس اللجنة : السيد الفرجاني دغمان

المقررة : السيدة لبنى الجريبي

الجمهورية التونسية
المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانونين

يتعلق الأول باتفاقية القرض المبرمة في 12 جانفي 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل البرنامج العاجل لدعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة

ويتعلق الثاني باتفاقية القرض المبرمة في 12 جانفي 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل برنامج التنمية المندمجة

أولا - التقديم :

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية في 12 جانفي 2012 مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي اتفاقيتين تخص الأولى قرضا بـ 15 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 75 مليون دينار تونسي وذلك بنسبة فائدة قارة تبلغ 3 % سنويا على أن يسدد في اثنين وعشرين (22) سنة منها خمس (5) سنوات إهمال، يوضع تحت تصرف البنك التونسي للتضامن الذي يتولى تنفيذ البرنامج وتوفير التمويل لمشاريع القطاع الخاص القائمة والمزمع إحداثها بما يمكن من إيجاد فرص عمل إضافية وذلك للمساهمة في الجهود المبذولة لمجابهة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية التي تعرفها البلاد. وتبلغ الكلفة الإجمالية للبرنامج حوالي 545 مليون دينار تونسي.

وتخص الاتفاقية الثانية قرضا بـ 42 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 210 مليون دينار تونسي للمساهمة في تمويل برنامج التنمية المندمجة وذلك بنفس نسبة الفائدة ومدة السداد والامهال للاتفاقية الأولى مع 0.5% كعمولة للتعهد.

ويهدف هذا البرنامج إلى الإسهام في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتسعين معتمدية موزعة على كامل تراب الجمهورية التونسية قصد توفير فرص عمل تتلاءم وخصوصيات كل معتمدية واحتياجاتها التنموية. ويتكون البرنامج أساسا من 6000 مشروع لفائدة صغار الفلاحين والمهنيين والحرفيين وحاملي الشهادات العليا وخريجي التكوين المهني ومشاريع للبنى الأساسية والإنتاجية والمرافق العامة والخدمات الفنية، وتقدر الكلفة الجمالية للبرنامج بـ 500 مليون دينار تونسي.

ثانيا - أعمال اللجنة وتوصياتها:

اجتمعت اللجنة يوم 23 فيفري 2012 وتدارست فحوى الاتفاقيتين ودار نقاش مستفيض حول شروط القروض وآليات تنفيذ البرامج، ووجه النواب جملة من الانتقادات خاصة في ما يتعلق بالمقاييس المعتمدة في إسناد القروض من طرف البنك التونسي للتضامن، كما اطلعوا على تقرير لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية .

وبعد الاطلاع على تفاصيل المشروعين، تقدم أعضاء اللجنة بالتوصيات التالية:

- نظرا إلى أنّ القرض ممنوح بالدينار الكويتي وخلصه سيكون بنفس العملة، وباعتبار ما يُلاحظ من انزلاق مستمر للدينار التونسي والتخوف من تعرض عملية السداد لمخاطر الصرف، توصي اللجنة باتخاذ التدابير اللازمة للحماية من هذه المخاطر في مثل هذه الاتفاقيات،

- العمل على التخفيض من نسبة الفائدة والتمديد في فترة السداد في التعاملات المستقبلية مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي اعتبارا للحالة الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها تونس بعد الثورة ونظرا لتاريخ التعامل بين تونس والصندوق،
- العمل على تقليص التداين حفاظا على التوازنات العامة ومعايير السلامة المعمول بها مع تنويع مصادر وآليات التمويل،
- إعطاء الأولوية لترشيد منظومة القرض وإضفاء الشفافية على معايير الإسناد وإيجاد الآليات الناجعة لمتابعة حسن تنفيذ المشاريع،
- تفعيل وإحداث هياكل وآليات الرقابة اللاحقة الخاصة بمؤسسات القرض في متابعة المشاريع،
- التخفيض في حجم التمويل الذاتي لحاملي الشهادت وغيرهم لتيسير حصولهم على القروض،
- اعتماد مؤشرات واقعية فيما يخص مبررات ومردودية البرامج،
- إعلام اللجنة بفحوى الاتفاقية التي ستبرم بين وزارة المالية والبنك التونسي للتضامن،
- إعادة هيكلة اللجان المعنية بمتابعة وتنفيذ البرامج التنموية،
- ملاحظة: لا يتم مستقبلا دراسة أي مشروع قانون أو اتفاقية إلا إذا وقرت الوزارة المعنية الوثائق الضرورية المصاحبة والمساعدة على مزيد التعمق في المشروع موضوع الدرس.

ثالثا - قرار اللجنة:

تمت الموافقة على الاتفاقيتين واحتفاظ عضوين.

مقررة اللجنة

لبنى الجريبي



رئيس اللجنة

الفرجاني دغمان

